باب النوافل

والمختار في الفتوى الاخفاء لانه دعاء والسنة ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وبعدها ركعتان واربع قبل العصر وان شاء ركعتين والاصل فيه قوله عليه السلام من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتا في الجنة وصرح على نحو ما ذكر في الكتاب غير انه لم يذكر الاربع قبل العصر ولهذا سماه في الاصل حسنا وحيث لا خلاف الآثار والافضل هو الاربع ولم يذكر الاربع قبل العشاء ولهذا كان مستحبا لعدم المواظبة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وذكر في غير الاربع فهذا خبر الا ان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة عليه السلام وفيه خلاف الشافعي على ما عرف من مذهبه والاربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا لما قاله عليه السلام وان شاء اربعا وان شاء ستا وان شاء ثمانيا وان شاء عشرا وان شاء اثنتي عشرة ركعة بتسليمة واحدة ويكره الزيادة على ذلك فاما نافلة الليل قال ابو حنيفة ان صلى ثماني ركعات بتسليمة واحدة جاز ويكره الزيادة وقالا لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمة وفي الجامع الصغير لم يذكر الثمانية في صلاة الليل ودليل الكراهية انه عليه السلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهة لزاد تعليما للجواز والافضل في الليل عند ابي يوسف ومحمد مثنى مثنى وفي النهار اربع اربع وعند الشافعي فيهما مثنى مثنى وعند ابي حنيفة فيهما اربع اربع وللشافعي قوله عليه السلم صلوة الليل والنهار مثنى مثنى ولهما الاعتبار بالتراويح ولابي حنيفة انه عليه السلم كان يصلي بعد العشاء اربعا رويه عائشة رضي الله عنها وكان صلى الله عليه وسلم يواظب على الاربع في الضحى ولانه ادوم تحريمة فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة ولهذا لو نذر ان يصلي اربعا بتسليمة لا يخرج عن العهدة بتسليمتين وعلى القلب يخرج والتراويح يؤدى بجماعة فيراعى فيه جهة التيسير ومعنى ما رواه شفعا لا وترا

فصل

والقراءة في الفرض واجبة في الركعتين وفي احداهما لا بعينها وقال الشافعي في الركعات كلها لقوله عليه السلم لا صلاة الا بقراءة وكل ركعة صلاة وقال مالك في ثلث ركعات اقامة لاكثر مقام الكل تيسيرا ولنا قوله تعالى

فاقرؤا ما تيسر من القرآن والامر بالفعل لا يقتضي التكرار واما او جبنا في الثانية استبدالا بالاولى لانها تنشأ كلان من كل وجه فاما الاخريان فتقارنهما في حق الشفوط بالسفر وصفة القراءة وقدرها فلا تختلفان بهما والصلاة فيما روى مذكورة صرحا فتنصرف الى الكاملة وهي الركعتان ثم فائت من خلف لا يصلي صلاة بخلاف ما اذا خلف لا يصلي وهو مخير في الاخريين معناه ان شاء سكت وان شاء قرأ وان شاء سبح كذا روى عن ابي حنيفة وهو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم الا ان الافضل ان يقرأ لانه عليه السلم داوم على ذلك ولهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية قال والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر اما النفل فلان كل شفع منه صلاة على حدة والقيام الى الثالثة تحريمة مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحريمة الاولى الا ركعتان في المشهور عن اصحابنا ولهذا قالوا يستفتح في الثالثة واما الوتر فلاحتياط قال ومن شرع في نافلة ثم افسدها قضاها وقال الشافعي لا قضاء عليه لانه متنفل فيه ولا لزوم على المتنفل ولنا ان الوفاء وقع قربة فيلزمه الاتمام ضرورة صيانته عن البطلان فان صلى اربعا وقعد في الاوليين وقعد ثم افسد الاخريين قضى ركعتين لان الشفع الاول قديم والقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة فيكون ملزما هذا اذا افسد الاخريين بعد الشروع فيهما ولو افسد قبل الشروع في الشفع الثاني لا يقضي الاخريين وعن ابي يوسف انه يقضي اعتبارا للشروع بالنذر ولهما ان الشروع يلزم ما شرع فيه وما لا صحة له لا يصح وصحة الشفع الاول لا يتعلق بالثاني بخلاف الركعة الثانية وعلى هذا سنة الظهر لانها نافلة وقيل يقضي اربعا احتياطا لانه بمنزلة صلاة واحدة فان صلى اربعا ولم يقعد فيهن شيئا اعاد ركعتين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يعيد اربعا وهذه المسئلة على ثمانية اوجه والاصل فيها ان عند محمد ترك القراءة في الاوليين او في احداهما